

## محاضرات مادة المالية العامة والتشريع المالي - المحاضرة ٥

### ❖ ظاهرة زيادة النفقات العامة:

تسببت أزمة الكساد الأعظم ١٩٢٩ - ١٩٣٣، بالإضافة إلى الكساد السلعي، ببطالة واسعة النطاق .... بحيث كادت هذه الأزمة ان تنهي النظام الرأسمالي بالكامل لولا المعالجة التي قدمها (كينز)، والقائمة على تدخل الدولة (من خلال سياسة الأشغال العامة) والذي انعكس على زيادة النفقات العامة (كما تم توضيحه سابقاً).

وهناك عوامل أخرى أسهمت في زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومنها انتشار الفكر الاشتراكي في بعض البلدان (مثل الاتحاد السوفيتي السابق والصين) والذي أسهم بزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. إضافة الى عامل آخر ظهر في الحرب العالمية الأولى، إذ قامت بعض البلدان الرأسمالية ومنها بريطانيا بسحب بعض الأنشطة من القطاع الخاص وتحويل ملكيتها إلى الدولة وهذا ما رفع من مستويات الإنفاق العام.

لكل هذا ازداد تدخل الدولة وأصبحت لها مهام عديدة. ومنذ ذلك الحين ونتيجة لتدخل الدولة ازدادت النفقات العامة. لكن مع ذلك هناك أسباب مختلفة أدت وتؤدي الى زيادة النفقات العامة وهذه الأسباب تقسم الى نوعين هما:

النوع الأول: الأسباب الحقيقية.

النوع الثاني: الأسباب الظاهرية.

### سؤال / ما هو الفرق بين الأسباب الحقيقية والأسباب الظاهرية؟

الجواب: إن المعيار الأساس للتمييز بين الأسباب الحقيقية والأسباب الظاهرية للنفقات العامة يتمثل بتحقيق المنفعة العامة من عدمه، فإذا كانت الأسباب التي تؤدي الى زيادة النفقات العامة حقيقية معنى ذلك بانها تنعكس بالزيادة على النفع العام للمجتمع، أما إذا كانت الزيادة في النفقات العامة ظاهرة فقط ففي هذه الحالة لا تؤثر على المنفعة العامة للمجتمع. وهناك معيار (أكثر دقة وقابل للقياس كميًا) يسمى متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة ويستخرج من قسمة الخدمات العامة على عدد السكان يمكن استخدامه للتمييز بين النفقات العامة الحقيقية والظاهرة. فإذا زاد هذا المتوسط معنى ذلك أن الزيادة في النفقات العامة حقيقية، أما إذا بقي المتوسط على حاله نقول عنها انها زيادة ظاهرية فقط.

### • الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:

وتقسم إلى عدة أسباب وعلى النحو الآتي:

أولاً: الأسباب الاقتصادية: يمكن تقسيم الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة الى ما يأتي:

١. زيادة الدخل القومي: والتي سوف تؤدي الى زيادة العوائد والإيرادات التي تحصل عليها الدولة وهذا ما يمكن الدولة من زيادة النفقات العامة.
٢. قيام الدولة ببناء المشروعات: بالنظر إلى كون الدولة أصبحت منتجة وتدخل مختلف الميادين بما في ذلك الأنشطة الإنتاجية، لذلك بات من المنطقي زيادة النفقات العامة نتيجة لذلك.
٣. عندما تسود حالة الانكماش الاقتصادي : ان هذا يعني ان جو التشاؤم هو الذي يسود بدلاً من جو التفاؤل، وهذا يعني انخفاض مهم في مستوى الاستثمارات بالنسبة للقطاع الخاص نتيجة لانخفاض الأرباح الأمر الذي يؤدي الى انخفاض في مستوى الأجور لدى القطاع الخاص وكذلك زيادة في نسبة العاطلين عن العمل وهذا ما يؤدي بدوره الى انخفاض في مستوى الطلب الكلي، هنا يأتي دور الدولة التي تقوم بالاستثمارات (العامة أو الحكومية) من أجل تشغيل العاطلين عن العمل وزيادة في مستوى الأجور والمرتببات للتعويض عن النقص الحاصل في الطلب الكلي، وهذا ما يتمخض عنه زيادة في النفقات العامة.

إن كل هذه الأسباب الاقتصادية تعد من قبيل الزيادة الحقيقية للنفقات العامة لأنها تؤدي الى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة.

**ثانياً: الأسباب الاجتماعية:** يمكن ان نحصرها بسببين أساسيين هما:

١. الهجرة من الريف الى المدينة: تؤدي الى زيادة النفقات العامة والسبب في ذلك هو نتيجة لزيادة الخدمات العامة التي يحتاجها المواطن في المدينة مقارنة بالريف.
٢. زيادة التعليم كماً ونوعاً: في ظل حالة الجهل لا يوجد أحد يطالب بالإعانات والتأمين وكذلك ضرورة العناية التامة بالعجزة والأيتام، لكن في ظل زيادة الوعي نتيجة لزيادة التعليم كماً ونوعاً تزداد هذه المطالب وغيرها وتزداد بالمحصلة النفقات العامة وتنعكس بالنفع العام على المجتمع.

**ثالثاً: الأسباب السياسية:** يمكن التطرق الى الأسباب السياسية وراء زيادة النفقات العامة من ثلاث زوايا:

١. ان حالة التعددية الحزبية في بلد ما تعني بالتأكيد تسابقاً لتقديم الخدمات العامة، حيث يقوم عادة الحزب الحاكم، لكسب أصوات الناخبين في الانتخابات، بتقديم خدمات عامة الأمر الذي يؤدي الى زيادة في النفقات العامة.
٢. ان زيادة عدد الدول المستقلة تعني أيضاً زيادة في الإنفاق العام نتيجة للتكاليف المتولدة عن اتساع التمثيل الدبلوماسي وتهيئة السفارات والقنصليات.
٣. زيادة النفقات العامة المتولدة عن الاشتراك أو المساهمة في المنظمات الدولية.

**رابعاً: الأسباب الإدارية:** نتيجة لكون الدولة أصبحت متدخلة ومنتجة، إذن بات من المنطقي أن يزداد عدد المشاريع والمرافق العامة وكذلك يزداد عدد العاملين في أجهزة الدولة الأمر الذي يترتب عليه زيادة في النفقات العامة لتسيير أمور هذه المرافق من جهة وزيادة أجور ومرتبوات العاملين من جهة أخرى.

**خامساً: الأسباب المالية:** في السابق لم تكن الدولة تلجأ الى القرض العام إلا في الظروف الاستثنائية والطارئة، لكن في الوقت المعاصر باتت الدولة تلجأ الى القرض العام بشكل أوسع نطاقاً بل ان بعض الدول تفضل القروض العامة على الضرائب لما تتطلبه الأخيرة من تشريع قانوني. إن زيادة النفقات العامة تتأتى هنا من اتساع الفوائد بالإضافة إلى التسهيلات التي تقدمها الدولة لتشجيع المقرض مثل الإعفاء من الرسوم أو الضرائب.

**سادساً: الأسباب العسكرية:** من ضمن الأسباب الحقيقية هو الزيادة في الإنفاق العسكري سواء في زمن الحرب أم في زمن السلم، وتعد زيادة النفقات العسكرية من ضمن الأسباب التي تنعكس إيجابياً على المنفعة العامة من منطلق أن أية تجربة تبنى في بلد ما لا يكون لها معنى ولا تحظى بالاستمرارية ما لم تكن هناك قوة عسكرية قادرة على حمايتها. لكن يجب أن لا يكون الإنفاق العسكري مبالغ فيه وعلى حساب باقي الميادين والأنشطة المدنية.

● الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

١. ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة النقود: تعني حالة التضخم النقدي ارتفاعاً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في بلد معين وانخفاض في الوقت نفسه في قيمة عملته، وعندما تسود حالة التضخم النقدي في بلد ما فإنها تؤدي إلى تضخم في أرقام النفقات العامة لذلك البلد، وهذا لا يعني وجود أية زيادة في النفع العام أو في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة لأن الأمر لا يعدو كونه خداعاً نقدياً.
٢. اختلاف الفن المالي: سابقاً كانت بعض الدول تعتمد على ما يسمى بالموازنة الصافية عند تسجيل قيد المحاسبي، أي تستخدم أسلوب المقاصة حيث تخصم النفقات من الإيرادات في كل مرة ويسجل صافي الإيرادات فقط لذلك تظهر الأرقام في الموازنة بصورة متوازنة. أما في الوقت الراهن فقد اعتمدت الدول أسلوب الموازنة الشاملة والذي يعتمد تسجيل كل النفقات وكل الإيرادات الأمر الذي يجعل من الأرقام متضخمة. إن الفرق بين الأسلوبين يظهر تفاوتاً كبيراً في أرقام النفقات العامة حيث تكون الأرقام أعلى في الفن الثاني مقارنة بالفن الأول وهذا لا يعني زيادة حقيقية في النفقات العامة إنما هي زيادة ظاهرية فقط.
٣. اتساع أقاليم الدولة وزيادة عدد سكانها: إن المعيار الذي تم اعتماده للتمييز بين الزيادة الحقيقية والزيادة الظاهرية للنفقات العامة هو متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، لذلك عندما تضاف أقاليم جديدة إلى دولة معينة وتقدم خدمات عامة لهذا الإقليم أو يجري تقديم الخدمات العامة للزيادة الحاصلة في عدد السكان، فإن الزيادة في النفقات المتحققة في كلا الحالتين السابقتين تعد زيادة ظاهرية لأن متوسط نصيب الفرد للسكان الأصليين من الخدمات العامة لا يتأثر.

#### أسئلة للمراجعة:

١. هناك ثلاثة أسباب تاريخية أسهمت بظاهرة زيادة النفقات العامة. وضحها باختصار
٢. ما هو معيار التمييز بين الأسباب الحقيقية والظاهرية لزيادة النفقات العامة؟
٣. يعد اختلاف الفن المالي أحد الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة. ناقش ذلك
٤. يعد الانكماش الاقتصادي أحد الأسباب لزيادة النفقات العامة. وضح ذلك